



## في هذا العدد

# ضرورة التنبيه إلى الآتي

مع تواصل اجتياح جائحة كورونا العالم، جارفة معها اقتصادات دول كثيرة، تتبادر الى ذهن المسؤولين اسئلة عن قدرة الدول على الصمود امام الانعكاسات المدمرة لهذا الوباء على المجتمع والانسان ومستقبل عيشه، في وقت لم يتوقف الجهد الدولي عن البحث عن لقاح يمكن ان يوقفه، ويحد من انتشاره.

الوقائع الصحية والامنية في لبنان صارت تستدعي تنبهاً، ويقظة اكثر مسؤولية على مستويي الدولة والمواطنة. فلبنان ليس استثناء على ما يحصل في العالم لجهة مواجهة جائحة كورونا. لكن ما يجعل الامور في خانة "الاستثناء" حجم الامكانيات في مواجهة هذا الفيروس القاتل، معطوفا على ما هو قائم اقتصاديا واجتماعيا. وكل المبادرات التضامنية والتعاضدية التي حصلت او ستحصل، لها اهمية قصوى في مواجهة الظروف الصعبة جدا والكثيرة الحساسية.

هذه المبادرات وان عبرت عن تعاضد وتكافل، ليسا غربيين عن اللبنانيين، وتبقى مطلوبة باستمرار وبزخم اعلى، مع تمن صادق بانخراط كل الفئات القادرة على المساعدة في المجالات الصحية والطبية، وعلى مستويات الدعم المالي والاغاثي لجميع المحتاجين، وهم صاروا كثر بسبب توقف العجلة الاقتصادية بشكل شبه كلي، جراء اجراءات الحجر الضرورية والواجب التقيد بها. وهي اجراءات بادر اليها المجتمع الدولي ككل للحد من انتشار الجائحة في ظل انعدام اي افق طبي وعلمي الى الآن قادر على ضبط انتشار العدوى او معالجتها.

الدعوة الى التنبيه في ظل الخطرين الصحي والاجتماعي، لا تتوخى على الاطلاق تشجيع بعض الارتجالات التي انطوت على اشكالات. لا بل على العكس فإن اي تصرف من هذا القبيل تكون له ارتدادات غير محمودة، تؤدي الى ملاحظات قانونية واجراءات امنية، لأنه اذا كان المراد عزل اي منطقة للوقاية من انتشار "كوفيد - 19"، فهذا يكون بقرار من الجهات الرسمية المختصة، وتنفذه الاجهزة الامنية التي تتابع الوضع بأدق تفاصيله، وعلى مستوى لبنان ككل، ويتم التداول والبحث في كل الاحداث والوقائع والمؤشرات خلال اجتماعات مجلس الدفاع الاعلى الذي يرفع توصياته الى الحكومة.

اخذ الحيطة والتنبيه المرجوين والمأمول منهما، هو من طبيعة اخلاقية، ومرتجى من كل اصحاب القدرات والكفايات وفي شتى المجالات، من اجل عبور زمن المحنة الاقسى الذي يمر به لبنان. فالمطلوب اذا، وبقوة، التنبيه الى احوال الفقراء وكل من صار بلا عمل او اضحى بلا مدخول. لأن ما يعصف بالبلاد انما يستهدف الجميع ولن يميز بين احد وآخر، لا على اساس المعتقد، ولا على قاعدة الانتماء الاجتماعي. لقد كشفت جائحة كورونا العالم كله على ازماته المتنوعة، وعلى العقول التي زعمت ادارتها وقدرتها على ادارة عالم، وتعاملت معه على انه مستهلك منيع ضد الجرائم والابوثة. هذا العالم ذاته المأزوم، هو المسؤول عن تسخير الحجم الاكبر من الاقتصاد في الابحاث العسكرية، وفي تطوير تكنولوجيا القتل، وترك النذر اليسير جدا للابحاث العلمية، فكان ما كان.

الاكثر ضرورة الآن هو، بوضوح شديد، معرفة انه كلما تراكمت ايام الحجر الصحي مع الحد من التنقلات والتجمعات - وهو طبعا الدواء الوحيد للتخلص من العدوى والحد من انتشارها - ارتفع عدد العائلات التي ستهبط الى ما دون خط الفقر. وهذا قد يبرح حدوث ارتدادات اجتماعية معيشية وامنية بدأت بعض وقائعها تظهر في اكثر من مكان. فازدياد حالات الفقر والبطالة الى ارتفاع، وهناك الكثير من العائلات احجمت عن تسجيل اسمائها للحصول على مساعدة مادية او عينية، وكل هذا يوجب حذرا من نوع خاص.

ان ضبط معدلات الفقر والعوز وخفضها، يكونان بالمزيد من الاجراءات الاجتماعية من جانب الدولة وبالتعاون مع المجتمع الاهلي الذي يتطلب منه الان، واكثر من اي وقت مضى، مستوى اعلى من التكافل والتضامن للتحوط من الآتي وعدم الاستسلام في المواجهة.

"الامن العام"